العرب
الأربعاء 2021/05/19
السنة 43 العدد 12063

زيادة رسوم الدراسة الجامعية تهدد مستقبل الطلاب في لبنان

صرف الأجور بالليرة لا يغطي تكلفة دراسة الأبناء بالدولار

باتت الأزمة الاقتصادية في لبنان، والتي تضرب مختلف مفاصل الحياة، هاجسا مزعجا للطلاب حيث فرض تهاوي سعر الصرف ضغوطا على الأسر التي تتقاضى أجورها بالليرة وتدفع رسوما جامعية بالدولار، مما هدد مستقبل الآلاف من الطلاب في ظل تدهور القدرة الشرائية وارتفاع التكلفة.

معركة حق

بيروت - قوضت زيادة رسوم الدراسة الجامعية فرص طلاب لبنان في التعليم الخاص حيث باتت هذه الأزمة تهدد بإبعاد عدد كبير منهم عن مدرجات الجامعات نظرا لتهاوي سعر صرف الليرة الذي تسبب في فجوة مالية عقّدت الإيفاء بالالتزامات بالدولار.

وعبر عدد من الطلاب الذين يدرسون في الجامعات الأجنبية الخاصة في لبنان عن استيائهم من هذه الأزمة التي لم تستثن أيضا الطلاب في الخارج.

وأعرب علي سليم البالغ من العمر 21 عامًا عن إحساسه بالإحباط، ذلك أنه يشعر بأن مهنته التي يحلم بها في الطب قد تنتهي من قبل أن تبدأ، عندما أعلنت الجامعة الأميركية في بيروت أن تكلفة الدراسة فيها ستتجاوز الضعف.

ومثل معظم اللبنانيين يحصل والداه على رواتبهما بالعملة المحلية، التي تراجعت قيمتها مقابل الدولار بسبب الانهيار المالي للبلاد، مما جعلهما غير قادرين تمامًا على تلبية الزيادة بنسبة 160 في المئة في الرسوم الدراسية لابنهما.

وعززت الجامعة الأميركية في بيروت المساعدات المالية للطلاب، لكنها قالت إن الأزمة جعلت رفع الرسوم أمراً لا مفر منه.

وسرعان ما حذت مدرسة عليا أخرى -الجامعة اللبنانية الأميركية- حذوها، مما أثار مخاوف من أن آلاف الطلاب مثل سليم قد يُحرمون من التعليم العالي الخاص في دولة لا يوجد فيها سوى البديل الحكومي الذي يعاني من نقص التمويل والدعم. لذلك اجتمع الطلاب معًا وتعهدوا بالقيام برد فعل.

وإلى جانب العشرات من زملائه الطلاب رفع سليم دعوى قضائية في فبراير لدفع الرسوم بالسعر الرسمي البالغ 1500 ليرة لبنانية للدولار، بدلاً من السعر شبه الرسمي البالغ 3900 ليرة للدولار الذي تستخدمه الجامعات.

وقال سليم في تصريحات صحافية "إنها ليست مجرد معركة من أجل التعليم، إنها معركة من أجل إحقاق الحق وحث النظام القضائي على حماية الفئات الأكثر ضعفاً".

وعندما بدأ الطلاب في الدفع بالسعر الرسمي رفضت الجامعة الأميركية في بيروت مدفوعاتهم وقالت إنهم سيحتاجون إلى دفع السعر الجديد، وإلا لن يتم قبول طلبات التقديم الخاصة بهم.

وقام الطلاب بعد ذلك برفع قضيتين: إحداهما تؤكد حقهم في دفع الرسوم بسعر الصرف الرسمي، والأخرى تطالب بوقف جميع المدفوعات حتى تسوية القضية الأولى.

وقضت محكمة للأمور المستعجلة لصالحهم في القضية الثانية، قائلة إن الجامعة الأميركية في بيروت لا يمكنها استبعاد الطلاب حتى صدور حكم نهائي بشأن ما إذا كانت مدفوعاتهم قانونية.

وقال مكتب الاتصالات في الجامعة الأميركية في بيروت إنه لم يترك أي طالب الجامعة بسبب ارتفاع الأسعار وأن أكثر من 99 في المئة من الطلبة دفعوا رسومهم.

ولم يرد وزير التربية والتعليم طارق مجذوب على طلب للتعليق.

وبينما تفكر جامعات أخرى في رفع الرسوم أيضا يمكن أن تكون لقرار المحكمة آثار بعيدة المدى على عشرات الآلاف من الطلاب في جميع أنحاء البلاد.

وقال جاد هاني البالغ من العمر 20 عامًا، وهو خبير اقتصادي في الجامعة الأميركية في بيروت، "نتطلع أساسًا إلى تأمين شبكة أمان اجتماعي تحمي الطلاب. ولكن هذا غير موجود في الوقت الحالي".

وبعد ارتفاع الأسعار ارتفعت الرسوم الدراسية السنوية للحصول على درجة الآداب والعلوم من حوالي 35 مليون جنيه إلى حوالي 90 مليون جنيه.

الحد الأدنى للأجور في لبنان 675 ألف ليرة شهرياً، أي ما يعادل 8.1 مليون ليرة في السنة. ولأن الأزمة تقوض دخل الأسرة يبدو أن الكثير من الطلاب يفضلون الجامعة اللبنانية الممولة حكوميًا على المؤسسات الخاصة. ويعد تغيير رئيسها، فؤاد أيوب، مرتبطا بالعوامل الاقتصادية.

وقال أيوب "انضم حوالي 5 آلاف طالب هذا العام، بعد الإعلان عن ارتفاع الأسعار، وهو أكثر بكثير من متوسط الاستيعاب مما أدى إلى تضخم إجمالي عدد الطلاب إلى 87 ألفًا".

وذكر أيوب أن الجامعة لا تستطيع استيعاب هذا العدد لأن ميزانيتها لم تتغير لكن قوتها الشرائية انهارت بالتوازي مع انهيار العملة المحلية.

وأضاف أيوب إن الجامعة واجهت صعوبة في شراء حتى الأساسيات -مستلزمات المعامل والإلكترونيات والكتب- حيث أرجأ الموردون المزايدة على العقود خوفًا من تقلب سعر الصرف، وقال "نقتن استخدام الورق. الوضع صعب للغاية".

والجامعة اللبنانية ليست الوحيدة التي تعاني من مشاكل مرتبطة بالدولة اللبنانية المفلسة بشكل متزايد.

وقالت الجامعة الأميركية في بيروت إنها مدينة بحوالي 150 مليون دولار للدولة، مما يجعل وضعها المزري أسوأ.

وقالت الجامعة في تعليقات مكتوبة "الجامعة الأميركية في بيروت، مثل باقي أنحاء البلاد، عليها أن تتغلب على أزمة ليست من صنعها ومن دون أي دعم".

ومع ذلك عززت الجامعة الدعم المالي مما أدى إلى خفض تكاليف التعليم، الأمر الذي ساعد حوالي 4 آلاف طالب مسجل بالجامعات هذا العام الدراسي، أي بمعدل واحد من كل اثنين تقريبًا.

ولضمان استمرارها لمدة 150 عامًا أخرى، قالت المؤسسة إنه ليس لديها خيار سوى رفع سعر الصرف، وأصرت على أن السعر شبه الرسمي الجديد -المستخدم في المعاملات في البنوك التجارية- لا يزال على أي حال أقل بكثير من سعر السوق المتقلب.

> **160**
> في المئة نسبة ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات الأجنبية في بيروت

ومع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق للانهيار المالي في البلاد، قال الطلاب إنهم شعروا بضرورة مساعدة بعضهم البعض.

وتقول رزان هيشي، البالغة من العمر 19 عامًا، وهي طالبة في هندسة البرمجيات في الجامعة الأميركية في بيروت، إنها اختارت الانضمام إلى المعركة القانونية بشأن سعر الصرف بدافع التضامن وليس الحاجة. وقالت هيشي "إنه واجب أخلاقي بالنسبة إلي للمساعدة في حماية الآخرين الذين قد يحتاجون إلى هذا الآن. وإذا استمر هذا الاتجاه، فكيف يُفترض أن يتحمل أي منا تكاليف التعليم في المستقبل؟".

ويكافح طلاب لبنان في الخارج أيضا إشكاليات كثيرة نظرا لتقييد البنوك للسحب مما أجبر الأهالي على عدم سحب كامل المستحقات، الأمر الذي تسبب في ضائقة مالية لأبنائهم الطلاب الذين تعسّر عليهم سداد أقساطهم الجامعية.

وفي غضون ذلك ينفذ أهالي الطلاب اعتصامات دورية أمام البنوك التي رفضت تنفيذ قانون أقره البرلمان في وقت سابق يتم بمقتضاه تحويل مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف دولار لكل طالب جامعي خارج لبنان وفق سعر الصرف الرسمي للدولار.

واعتاد لبنان أن يفخر بنظام التعليم فيه، وكانت البعثات التبشيرية الأميركية والفرنسية قد أقامت مدارس وجامعات في القرن التاسع عشر أصبحت منصات لدفع الطلبة اللبنانيين إلى استكمال دراساتهم في الخارج، وهو ما أصبح الآن حلما صعبا للجميع باستثناء الأثرياء الذين تمكنوا من الاحتفاظ بما يكفي من ثرواتهم خارج لبنان.

الأميركيون الأقل تعليما يتحمّلون الضريبة الاقتصادية الأكبر للجائحة

نزيف الوظائف أثر على العمال ذوي الأجور المنخفضة

واشنطن - قال تقرير نشره مجلس الاحتياطي الاتحادي الاثنين إن الضريبة الأكبر للعبء الاقتصادي لجائحة فايروس كورونا كان أشد وطأة على الأميركيين ذوي المستويات المنخفضة للتعليم وأولئك الأقل استعدادا من الناحية المالية للتعامل مع مثل هذه الصدمة.

وبحسب مسح سنوي أجراه البنك المركزي الأميركي، فإن الهوة المالية بين البالغين الحاصلين على تعليم جامعي وأولئك الأقل تعليما اتسعت أثناء الجائحة التي تسببت في خسائر للوظائف أثرت بشكل غير متناسب على العمال ذوي الأجور المنخفضة.

ميشيل بومان

حتى مع تحسن الاقتصاد فقد تضرر أولئك الأقل تعليما

وقالت ميشيل بومان عضو مجلس محافظي الاحتياطي الاتحادي في بيان "حتى مع تحسن الاقتصاد فإننا بالتأكيد يمكننا أن نرى أن البعض ما زالوا يجدون صعوبة، خصوصا أولئك الذين فقدوا وظائفهم وأولئك الأقل تعليما".

ووفقا للمسح، الذي أجري في نوفمبر 2020، فإن حوالي 89 في المئة من البالغين الحاصلين على درجة علمية جامعية على الأقل، قالوا إنهم لا يجدون صعوبة من الناحية المالية مقارنة مع 45 في المئة من أولئك الأقل تعليما. وزادت تلك الفجوة إلى 44 نقطة مئوية في 2020 من 34 نقطة مئوية في 2019.

وكان للاختلافات العرقية دور أيضا في الفجوة وإن كان بدرجة أقل. وقال أقل من ثلث البالغين من السود والمنحدرين من أصول لاتينية إنهم لم يواجهوا صعوبة مالية في 2020 مقارنة مع 80 في المئة من البالغين البيض و84 في المئة من البالغين الآسيويين. وزادت الفجوة بين البالغين البيض وبين البالغين السود والمنحدرين من أصول لاتينية بمقدار أربع نقاط مئوية منذ 2017.

وارتفعت النسبة الإجمالية للبالغين الذين قالوا إن وضعهم المالي ازداد سوءا عما كان قبل عام إلى حوالي 25 في المئة في نهاية 2020 من 14 في المئة في 2019.

يشار إلى أن النظام الدراسي الأميركي يتبع النظام على المنظومة الفصلية بمعنى أن السنة الدراسية تنقسم إلى فصلين دراسيين وفي بعض الجامعات يوجد فصل دراسي ثالث يُسمى بالفصل الصيفي، ويبدأ الفصل الدراسي الأول غالبا في شهر سبتمبر وينتهي في يناير بينما يبدأ الفصل الدراسي الثاني في شهر فبراير وينتهي في يونيو.

وتولي الولايات المتحدة عناية كبيرة لقطاع التعليم وخلال السنوات الأخيرة وبعد فترة وجيزة من انتخاب دونالد ترامب، قرر الكثيرون في الشرق الأوسط وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة التخلي عن فكرة السفر إلى الولايات المتحدة للدراسة، وبدأوا البحث عن البدائل. ومثلت كندا والجامعات الكندية الوجهة الأبرز عند هؤلاء. وكانت بعض الجامعات الأميركية قد أطلقت هاشتاغ "يو آر ويلكم هير" على جميع وسائل التواصل الاجتماعي عقب الانتخابات الرئاسية لإظهار دعمها وترحيبها بالطلاب الأجانب. وللتأكيد على أن مبادئ الجامعات الأميركية التي تنادي بدعم الاختلاف، ما زالت قائمة وأن هذه الفضاءات التعليمية ما زالت آمنة واجتماعية بالنسبة لجميع الطلاب على اختلاف أديانهم وثقافاتهم وأصولهم.

مفتاح النجاح

وسجل أكثر من مليون طالب أجنبي في الكليات والجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة في العام الدراسي 2015 – 2016. وقالت وزارة التجارة إن الطلاب الأجانب ضخوا أكثر من 35 مليار دولار، في الاقتصاد الأميركي عام 2015. وفي العام الدراسي ذاته شكل طلاب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 10 في المئة من مجموع الطلاب الأجانب، وبلغ عددهم ما يقارب 108 آلاف طالب، منهم حوالي 3 آلاف طالب من دولة الإمارات، وذلك وفقا لتقرير أصدره معهد التعليم الدولي.

وفي ظل الوباء اتجهت غالبية الجامعات الأميركية (84 في المئة بحسب موقع "كرونيكل أوف هاير إيدوكيشن") إلى صيغة تمزج بين الحصص الدراسية الافتراضية والتعليم في الجامعة، ما سيسمح لطلابها الأجانب بتفادي الترحيل بموجب القرار الذي صدر عن إدارة ترامب المنتهية. لكنّ العديدين يخشون تفشي موجة جديدة من الوباء في الخريف، ما سيرغم المعاهد على تأمين صفوفها بالكامل على الإنترنت، وستكون النتيجة رحيل الطلاب الأجانب.